

## لم يحتاج العالم إلى تحوّل في مجال الطاقة

### ولم تحتاج هذه الجهود إلى أنشُر ما تدفع؟

إن وباء كوفيد-19 يؤثّر علينا جميعًا. فهو يغيّر طريقة عيشنا، ويعطي شكلاً جديدًا لنقاشات السياسات، ويبدّل الأسواق. مجتمعات محلية متعددة تواجه كوفيد-19 والأزمة المناخية معًا. لذلك، علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نجتمع سوياً لنوجّه رسالة قوية لحكوماتنا بشأن العالم الذي نريده لأولادنا ولمجتمعاتنا المحلية. ونحن في أنشُر ما تدفع، علينا أن نرسم كيف بإمكاننا إجراء هذا التحوّل معًا وبناء مستقبل أفضل للجميع. نهدف، في هذا الموجز الجديد، إلى شرح أسباب حاجة العالم برمته إلى تحوّل في مجال الطاقة، بما يشمل تخفيضًا منظمًا لإنتاج الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى شرح كيف بإمكان انتلافات أنشُر ما تدفع أن تضطلع بدور قيادي في هذا المجهود.

بيانات مواقف قد ينظر أنشُر ما تدفع في إمكانية تبنيها عالمياً

لضمان تحوّل منصف وعادل،

1. يعتقد أنشُر ما تدفع أن انخفاضًا منظمًا لإنتاج الوقود الأحفوري لهو خطوة ضرورية تشمل التوقّف الفوري عن كل عمليات استكشاف وتطوير وتوزيع الوقود الأحفوري في بعض الدول، بالإضافة إلى التوقيف التدريجي لعمليات إنتاج الوقود الأحفوري في جميع أنحاء العالم.
2. نعتقد أن الدول الغنية يجب أن تتخذ خطوات فورية لقيادة التوقيف التدريجي لإنتاج الوقود الأحفوري، ولا سيما الدول التي كانت في الماضي من أكثر المساهمين بالانبعاثات العالمية.
3. يجب أن تتم حماية العاملين والمجتمعات المحليّة خلال هذا التحوّل. ونحن من هنا، نشجّع كل الدول على الاستمرار بالتخطيط للتحوّل في مجال الطاقة، بما أن الاعتماد الاقتصادي الطويل الأمد على إنتاج الوقود الأحفوري بات يصبح أكثر فأكثر خطورة، وأكثر احتمالًا أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية في المجتمعات المحلية والمناطق والدول المعتمدة على الوقود الأحفوري.
4. نحن نعلم أن التحوّل في مجال الطاقة جارٍ، ونطالب بإعطاء الأولوية للمجتمعات المحلية التي لطالما كانت مهمّشة، بما فيها تلك التي عانت من أشدّ تبعات استخراج الموارد.
5. يدرك أنشُر ما تدفع أن الصناعات الاستخراجية لم تؤدّ دائمًا إلى تخفيض نسب انعدام المساواة والفقر في الدول الغنيّة بالموارد، وغالبًا من نتجت عنها آثار اجتماعية وبيئية ضخمة على الرجال والنساء الذي يعانون من الفقر. من المهم ألا يؤدي استخراج المعادن المطلوب من أجل التحوّل في مجال الطاقة إلى لعنة موارد أخرى تواجهها هذه المجتمعات المحلية.

### التحوّل في مجال الطاقة والحاجة إلى تخفيض منظم

وافقت كل الدول في اتفاق باريس 2015 على الحد من الاحتباس الحراري وصولاً إلى درجة ونصف-درجتين مؤبّتين لتفادي الآثار الأكثر تدميرًا الناتجة عن التغيّر المناخي. يتطلّب ذلك تدبّي الصافي العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ بنسبة 45% مقارنة مع مستوياته في العام 2010 بحلول العام 2030 لتصل إلى صفر بحلول العام 2050 تقريبًا<sup>1</sup>. نعم، إن تحوّلًا سريعًا للطاقة النظيفة وتخفيضًا منظمًا للوقود الأحفوري أصبحا ضرورة لا يمكن تفاديها، غير أن الالتزامات الحالية بتخفيض الانبعاثات تبقى غير كافية، إذ إنها ستوصلنا إلى 3 درجات من الاحترار، مؤدّية بذلك إلى ظروف معيشية لا يمكن العيش فيها في أقل من مئة عام<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> [https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/05/SR15\\_SPM\\_version\\_report\\_HR.pdf](https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/05/SR15_SPM_version_report_HR.pdf) ص. 10

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 17.

من هذا المنطلق، علينا وبسرعة أن نبدأ بالقضاء تدريجيًا على أكبر مصادر الانبعاثات، ولا سيّما الانبعاثات المتعلقة بالوقود الأحفوري. يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعام 2019 إلى وجوب انخفاض الإنتاج العالمي للنفط والغاز بنسبة 40% على مر السنوات العشر المقبلة من أجل تفادي أسوأ آثار التغيّر المناخي.<sup>3</sup> وكما ورد في تقرير أعدته منظمات مجتمع مدني متعددة في العام 2016، "إن انبعاثات الكربون المحتملة من حقول النفط والغاز والفحم في الحقول والمناجم المشغلة حاليًا في العالم ستوصلنا إلى أكثر من درجتين مئويتين من الاحترار".<sup>4</sup> هذا يعني أنه يجب ألا نكتفي بالإيقاف التدريجي لبعض المشاريع فحسب، بل علينا أيضًا أن نمنع الصناعة من وضع خطط جديدة لمشاريع جديدة. وفي الوقت عينه، سوف نحتاج بالطبع إلى الحكومات كي تستثمر وبشكل استراتيجي في مصادر جديدة للطاقة وفي قطاعات/صناعات جديدة من أجل الحفاظ على تدفقات الإيرادات وحماية الأفراد في خضم هذا التحوّل. وإذا أردنا فعليًا أن نتخلّص من أسوأ الأمراض التي يسببها إرث الصناعات الاستخراجية، فيتعيّن على المجتمعات المحلية في الدول الغنية بالمعادن في الجنوب العالمي أن تتشارك منافع الاستخراج الذي يشكّل قوة دفع للتحوّل إلى الطاقة النظيفة، من دون أن تعرّض حياتها ورفاهها لأي خطر.

لذلك، علينا أن نعمل على إدارة تخفيض إنتاج الوقود الأحفوري بدءًا من هذه اللحظة. يتعيّن على الدول الأغنى والأكثر تسببًا بالانبعاثات أن تخطو الخطوة الأولى في هذه الرحلة الطويلة، وعلى باقي دول العالم أن تضع الخطط اللازمة فورًا ومن دون أي تأخير.

### ما الذي يمنعنا من تحقيق ذلك؟

رغم التوافق على الحاجة إلى تخفيض استخراج الوقود الأحفوري بشكل جذري، إلا أن الصناعة تنوي توسيع الإنتاج في السنوات العشرين المقبلة، وحكومات الدول الأغنى في العالم تتحرّق شوقًا للمساعدة. فوفقًا لمنظمة Global Witness، إن خطط التوسع هذه موزّعة بشكل عادل، مع تولّي الولايات المتحدة الأميركية نسبة 61% من إنتاج النفط والغاز، وكندا 7%، وترك الحصة المتبقية لأجزاء مختلفة من العالم.

فيما تجاهر حكومات متعددة في جميع أنحاء العالم بالتزامها محاربة التغيّر المناخي، إلا أن سياساتها وأعمالها تُظهر، وبشكل واضح، عدم رغبتها أو استعدادها للقيام بهذا المجهود بفعالية. في دول متعددة، يُعزى ذلك إلى القوة السياسية لصناعة الوقود الأحفوري. ففي بعض البلدان كالولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وكندا، كان مشرّعون وهيئات تنظيمية على المستوى الوطني والمستوى المحلي ومستوى الدولة منخرطين بشكل فعال في صناعة الوقود الأحفوري ومهيمنين فيها، ما أدى إلى منع اتخاذ أية تدابير قاسية لكبح جماح نشاطات هذه الصناعة. لذلك، ومن أجل إحراز التقدم المطلوب لتحقيق الأهداف المناخية المتفق عليها في باريس، علينا أولاً أن نضع حدًا لهذه الهيمنة السياسية ونقضي على الفساد المتصل بالوقود الأحفوري في الدول الغنية بالموارد في العالم كالبرازيل، والمكسيك، والولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وأستراليا، واندونيسيا، ونيجيريا. علينا إذًا ألا نألو جهدًا للتخلّص من الهيمنة السياسية حتى نأخذ الخطوات الضرورية ونهيئ الأرضية لأنظمة فعالة وحوكمة رشيدة في قطاع الصناعات الاستخراجية. عندها، وعندها فقط، نستطيع أن نبدأ بإصلاح السياسات التي تدعمها الشركات والتي تدعم الاستخراج بشكل غير مبرر، على حساب إيرادات الحكومة والرفاه البيئي والاجتماعي على حد سواء.

### ما الدور الذي يستطيع أنشُر ما تدفع تأديته؟

إن أحد أهم إنجازات أنشُر ما تدفع، منذ إنشائه في العام 2002 كان تنظيم الحملات لإقرار تشريعات بشأن الإفصاحات الإلزامية، أي قوانين تُلزم شركات النفط والغاز والتعدين على نشر مدفوعاتها للحكومات في جميع أنحاء العالم على أساس كل مشروع على حدة، ومن خلال الالتزامات الطوعية أيضًا ضمن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI). وبصفتنا حراك عالمي، رؤيتنا واحدة موحّدة: عالم يستقيد فيه الجميع من مواردهم الطبيعية- اليوم وغداً.

وعلى مر السنوات العشر الأخيرة، تمكّن أكثر من 700 منظمة عضو في أنشُر ما تدفع في 50 دولة في العالم من بناء خبرة كبيرة لفهم الآثار المالية لمشاريع النفط والغاز والتعدين، من تحليل العقود وصولاً إلى المطالبة بمزيد من الشفافية في الإيرادات الناتجة عن هذه الصناعات. ونظرًا للمناصرة القوية والخبرة على مستوى شفافية الإيرادات وفي المهارات التقنية، تضطلع اتصالات أنشُر ما تدفع بدور أساسي ليستتير بها أي عمل مناخي طارئ ويحظى بدعمها.

<sup>3</sup> تقرير فجوة الإنتاج لعام 2019، برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون.  
<sup>4</sup> <http://priceofoil.org/2016/09/22/the-skys-limit-report/>

على الأعضاء أن يتوحدوا لتوثيق كل الطرق التي من خلالها تستطيع الجهود المبذولة لضمان بالحوكمة الرشيدة (بما يشمل في العدالة الضريبية وحقوق المرأة وملكية الانتفاع وشفافية العقود) أن تُنير المحادثات، ولتلخيص الحجج الرئيسية والبيانات التي تدعم صياغة الالتزامات القطرية والخطط المتعلقة بمواجهة التغير المناخي ومختلف آثاره.

على الأرجح أن ائتلاف أنشُر ما تدفع غير مستعد للعمل على هذه المواضيع نظرًا لعمله منذ فترة طويلة في صلب مواضيع الهيمنة السياسية والاستخراج والعدالة الاقتصادية. في الواقع، إن التركيز على هذا المحور بالتحديد هو ما أدى إلى ولادة الشبكة العالمية في المقام الأول. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الأعضاء في أنشُر ما تدفع تتحلى بمعرفة كبيرة ومكثفة بشأن انعكاسات قطاعات الصناعات الاستخراجية من ناحية الفساد، والأدوات التي تستخدمها الصناعة لاكتساب سلطة سياسية، وبناء الشرعية العامة استنادًا إلى سرديات مغلوطة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

أما التحرك الأوسع لتحقيق العدالة المناخية، فيشمل مجموعات تعمل على التغير المناخي، وهيمنة الشركات، والعدالة الاقتصادية، غير أن حفنة صغيرة من المجموعات تعمل على تداخل هذه المواضيع بعضها ببعض. وهنا، سيؤدي أنشُر ما تدفع دورًا مهمًا يقضي بجمع هذه المجموعات معًا وسيكون هو الميسر بين مختلف الحركات، بما أن الشبكة تتألف من مجموعة فريدة ومتنوعة من الفاعلين. فعلى سبيل المثال، المجموعة العاملة على المناخ ليست على معرفة بتلك العاملة على مكافحة الفساد بالرغم من أنهما تعملان على مبادرتين تكمل إحداهما الأخرى. وهنا، بإمكان أنشُر ما تدفع تيسير التواصل والتعاون بين مختلف هذه المجموعات عند الضرورة، والدفع قدمًا بالعمل من أجل محاربة الهيمنة السياسية على الوقود الأحفوري. من شأن ذلك أن يساعدنا على بناء سرديّة عامة مقنعة تربط بين هيمنة الشركات وبين الأنظمة المالية المؤذية وانعدام العدالة الاجتماعية الذي يعاني منه العالم بشدة، وخصوصًا الآن فيما نقف على مشارف كساد عالمي.

نحن ندرك أن حراكًا عالميًا قويًا ومتنوعًا أسهم إلى حد بعيد في هذا التقدم بعد أن خاض معركة امتدت على عشرات السنين لتحقيق العدالة المناخية والبيئية والاقتصادية. يأمل ائتلاف أنشُر ما تدفع أن تتمكن من استخدام نقاط قوتنا وخبرتنا الجماعية للمساهمة بهذا الحراك العالمي بفعالية وبطرق تتسق وتتواءم مع مهمتنا. ونحن لذلك ملتزمون بخوض مجالات العمل المذكورة أدناه.

## مجالات العمل الأولي المقترحة لأنشُر ما تدفع

**1. الهيمنة السياسية والحوكمة:** رغم الرأي العام المؤيد بشدة للتخلي التدريجي عن الوقود الأحفوري، إلا أن حكومات متعددة لا تزال تساعد وتحرّض على توسيع هذه الصناعة. لذلك، ومن أجل إحراز تقدّم في هذه السياقات، علينا أن نحارب الفساد وهيمنة الشركات في صناعة الوقود الأحفوري مباشرة ومن دون تردد. ويتضمّن ذلك العمل على وضع حد لتأثير الشركات على المسؤولين المنتخبين وغير المنتخبين أيضًا كالهيئات التنظيمية والرقابية. ويمكن ربط ذلك أيضًا بالحركات التي تعمل على المساءلة السياسية والحكومية الواسع وعلى محاربة الفساد، من أجل مساءلة واضعي السياسات وهوم في مناصبهم، والحرص على وضع العقوبات الرادعة وتطبيقها عند الاقتضاء من أجل الحد من الإفلات من العقاب.

**2. التمويل والعدالة الاقتصادية لتحوّل منصف وعادل في مجال الطاقة:** إن العمل على الهيمنة السياسية أساسي حتى نستعيد القدرة الفعالة على صنع السياسات والتنظيم ومراقبة قطاعات النفط والغاز والمعادن. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظرًا إلى أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تستعين بطرق متعددة لدعم استمرار الاستخراج، كتخفيف الضرائب، وإزالة الضوابط التنظيمية، واعتماد سياسات داعمة للشركات، وضعف الرقابة. هذا لا يقتصر فقط على الدعم بالمعنى الضيق للكلمة، بل يشمل أيضًا كل طرق دعم الاستخراج لجعله أقل تكلفة وأكثر ربحية للشركات. وفي نظرة عامة إلى الدعوات، يمكن رؤية كل أشكال المساعدة التي تقدّمها الحكومات إلى شركات الوقود الأحفوري، بما أن كل أشكال المساعدة هذه تؤثر على صافي دخل شركة معينة وتسهم في استمرار الاستخراج ودعم صناعة غير مستدامة. لذلك، علينا أن نعمل لقلب هذه السياسات التي تزيد من أرباح صناعة ليست بحاجة إلى الأرباح، وتحرم الحكومات من إيرادات هي بأمر الحاجة إليها، وتحفز على استمرار الإنتاج.

من الضروري أن يتضمّن العمل لتقليص دعم الحكومة لإنتاج الوقود الأحفوري مكونًا قويًا لا غنى عنه، وهو العدالة الاقتصادية. فمجتمعات محلية متعددة، ومناطق، لا بل دول متعددة (كالعراق ونيجيريا وتيمور-ليشتي) تعتمد اقتصاديًا على الاستخراج. علينا أن نطلب المزيد والأفضل من حكوماتنا على مختلف المستويات، للمشاركة بوضع



خطط اقتصادية استباقية ومستدامة، وبالتنوع بعيداً عن الوقود الأحفوري، وبدعم التحول في مجال الطاقة. فلم يعد مقبولاً اليوم أن تعتمد الدول المرتفعة الدخل التي لطالما تسببت بالانبعاثات إلى إعفاء نفسها من تحقيق أهداف الحد من التغير المناخي فقط بسبب الاعتماد الاقتصادي. فالتعويل الاقتصادي على إنتاج الوقود الأحفوري هو خيار سياسة، وليس أمراً حتمياً. وإن الحكومات التي تصرّ على إعطاء الأولوية للأرباح الناتجة عن الوقود الأحفوري على حساب الرفاه والاقتصادي والبيئي فهي تعرّض مواطنيها للخطر. فعلى دول الجنوب العالمي أن تبدأ بحصد فوائد التحول في مجال الطاقة وأن ترفض التعرّض للخديعة مجدداً.

**3. الشفافية والمشاركة العامة:** من أجل دعم العمل على الهيمنة السياسية والعدالة الاقتصادية معاً، لا مفرّ من الشفافية والمشاركة العامة. فشفافية المعلومات المتعلقة بسؤال فرض الهيمنة السياسية ضرورية لتطوير تدخّلات تهدف إلى الحد من تأثير الوقود الأحفوري في السياسة والحكومة. ويشمل ذلك معلومات حول الإنفاق السياسي وتبرّعات الحملات وأبعد من ذلك أيضاً. ففي الوقت عينه، نحن بحاجة اليوم إلى مزيد من الشفافية في أنظمة الحوافز والدعمات لكي نفهم فعلياً الجانب الاقتصادي للمشروع، ونحلل "الصفقة" التي يتم التوصل إليها بين الحكومات والشركات، ونفهم التكاليف، سواء كانت على شكل إيرادات مضيعة أو خصوم غير ممولة يتم تسليمها إلى المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، إن المعلومات المتعلقة بمخاطر المشاريع المناخية هي أيضاً أساسية حتى تطّلع المجتمعات المحلية على المجموعة الكاملة من "التكاليف" وتأخذها بعين الاعتبار. أما من جانب الحكومة، فإن توقع الإيرادات ووضع النماذج الاقتصادية اللذين عادة ما يتم القيام بهما لتقييم "منافع" مشروع معيّن يجب أن يعتمدا مقارنة ذكية على المستوى المناخي، يستند بموجبها النموذج الاقتصادي لدورة حياة مشروع معيّن إلى أهداف التخفيض التدريجي للإنتاج بما يتّسق مع حدود التحذير المعترف بها دولياً.

تساعد هذه المعلومات على تسليط الضوء على التخطيط الاقتصادي المحفوف بالمخاطر الذي تقوم به حكومة ما تعتمد على توليد إيرادات الوقود الأحفوري على المدى البعيد في المستقبل، فيما، في الواقع، قد لا تدوم الاستمرارية الاقتصادية لمشروع معيّن طيلة هذا الوقت نظراً لوتيرة التغيير السريعة في سوق طاقة العالم. ومن هنا، تشكّل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) منتدى أساسياً للدفع قدماً بمعايير الشفافية هذه، بصفتها إحدى أهم المبادرات الدولية المعنية بالشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية. فالشفافية خطوة رئيسية نحو تمكين المواطنين للمشاركة الفعالة في المحادثات، ونقاشات السياسات، والمناصرة المنوطة بحكومة مواردهم الطبيعية والإيرادات العامة خلال التحول في مجال الطاقة. ونتيجة لبناء معارضة قوية، تحاول الصناعة ولاعبوها السياسيون قطع الطريق أمام المشاركة المدنية والتظاهر. لذلك، علينا أن نستمرّ بالدفاع عن الفضاء المدني في جميع أنحاء العالم، وبالمحاربة من أجل توسيع هذا الفضاء ومنع التعديت عليه. يشكّل ذلك خطوة رئيسية نحو تمتّع الجميع بحق المناصرة للحد من الاحترار العالمي، والمطالبة بالحصول على المعلومات وتحقيق المساءلة من أجل تحول عادل ومنصف.

#### أسئلة للمشاورات

1. إلى أي مدى توافقون على بيانات المواقف؟ وكيف يمكن تحسينها؟
2. هل من تعليقات (feedback) على الدور الذي بإمكان أنشر ما تدفع الاضطلاع به في التحول في مجال الطاقة؟
3. إلى أي مدى تتّسق مجالات العمل المقترحة مع سياقكم؟
4. ما هي الفرص الأخرى المتاحة للتأثير على السياسة في السنوات المقبلة؟
5. ما هي بعض المسائل والأمثلة المحددة المتعلقة بالمناخ والصناعات الاستخراجية الخاصة بسياقكم القطري؟
6. هل من تعليقات أخرى؟